دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الحكومية

د. نجيب سالم بيوض
جامعة طرابلس- ليبيا
n.bayoud@uot.edu.ly

د. عبد الرحمن محمد رشوان
الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة، فلسطين
abdrashwan@yahoo.com

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهت نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي في طرابلس على دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، ودور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وأوجه قصور ديوان المحاسبة الليبي في الحد ومكافحة الفساد المالي في المؤسسات الليبية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان وزعت على 50 مراجع يعمل في ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس، واسترجع منها 36 استمارات استبيان صالحه للاستخدام في التحليل الإحصائي .وبعد تحليل إجابات الاستبيان توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فهم وأدراك مراجعي ديوان المحاسبة الليبي لدور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية، كما أكدت النتائج على أن هناك دور مؤثر من قبل ديوان المحاسبة الليبي في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وأن هناك قصور واضح لديوان المحاسبة الليبي في بعض أوجه محاربة ومكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية. وقد أوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: أهمية تبني وتطبيق حوكمة الشركات ومبادئها على المؤسسات الليبية والرقابية من أجل اكتساب الثقة والمصداقية والشفافية والحد من ظاهرة الفساد المالي، التأكيد على اهم المبادئ الضرورية في الحوكمة من أجل تفعيل ودعم دور ديوان المحاسبة في مكافحة هذه الظاهرة، وآخرا أهمية وضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتماشية مع حوكمة الشركات من أجل معالجة أوجه القصور لمكافحة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

الكلمات الافتتاحية: حوكمة الشركات، الفساد المالي، ديوان المحاسبة الليبي، المراجعين الخارجيين.

مقدمة:

تعد الحوكمة أهم وسيلة لمعالجة ظاهرة الفساد المالي، ويعتبر تطبيقها في القطاعات المختلفة يمثل خط الدفاع الأول ضد الفساد المالي خاصة إذا ما تم ربطه ببرامج رقابية صارمه داخليا وخارجيا وعلى كافة المستويات، كما أن من الطبيعي لن يكون للشفافية دور مهم في تعزيز منظومة النزاهة، إلا أن التزام الإدارات العليا وأصحاب الأعمال بأعلى المعايير الأخلاقية متبوعا بنظام الرقابة الداخلية فعال يعتبر الضامن الأساسي لمكافحة الفساد مع وجود آلية شفافة وواضحة وآمنة للتقاضي والتبليغ دور فعال في تعزيز ثقافة مكافحة الفساد بين العاملين والمجتمع بشكل عام.(دغلس، 2018، 11)

حيث أن الحوكمة ليست هدف في حد ذاته ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها جميع الأطراف ذات الصلة كونها مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العملية والتنفيذية والتي تؤكد على أهمية الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الفساد.

كما أن الحوكمة هي موجودة في الشركات والقطاع الخاص لحماية أصولها وممتلكاتها إدارة استثماراتها بكفاءة، فهي موجودة أيضاً في مؤسسات الدولة والهدف منها المحافظة على المال العام من خلال اخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة من الأنظمة والقوانين والسياسات والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهة الحكومية من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارة العليا والتنفيذية.

كما أصبح من الضروري قيام الأجهزة العليا الرقابية أن تولي أهمية بالغة عند ممارستها لصلاحياتها الرقابية لجوانب الحوكمة في مؤسسات الدولة كونها تعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق مبدأ المسائلة والمحاسبة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة، بالإضافة لتحقيق مبدا الشفافية والعدالة في استخدام السلطة والتصرف في المال العام وموارد الدولة(شاهين، 2018، 2).

تتطلب عملية محاربة الفساد المالي وجود علاقة مشتركة قوية بين تطبيق نظام فعال للحوكمة وأجهزة رقابية فعالة في مؤسسات الدولة مثل ديوان المحاسبة الليبي تحكم العلاقة القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة وتضمن توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ووضع سياسات فعالة وتنفيذها لمواجهة ومكافحة الخطر الداهم للفساد والوقاية منه، والمساعدة على اكتمال بناء إطار لمؤسسات الدولة والسعي بشكل جاد لتطبيق آليات الحوكمة على أرض الواقع، وتفعيل دور ديوان المحاسبة الليبي للحد من الفساد المالي.

دوافع اختيار الموضوع:

1- الرغبة بجدية في دراسة موضوع الحوكمة والتي تلقى اهتماماً واسعاً على المستوى الوطني، نظراً للتحولات والتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الليبية.

2- تفشي ظاهرة الفساد المالي على مستوى الدولة الليبية، وتدهور الاقتصادي الوطني كنتيجة لذلك.

3- تزايد اهتمام الدولة الليبية في الآونة الأخيرة بتطبيق الحوكمة، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية، كحل أنسب لمواجهة ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والرقابي.

4- معرفة دور حوكمة في الحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي.

5- معرفة دور كل من ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

مشكلة الدراسة:

إن غياب المسائلة وانعدام الشفافية وتفشي الفساد المالي وعدم الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمواطنين وعدم الالتزام بالقوانين وغير ذلك من المظاهر التي تعكس غياب الحوكمة، يحرم المواطنين من حقوقهم وينتهك حقهم في الحصول على خدمة عمومية بجودة عالية وتكلفة مناسبة وبشكل عادل، ويؤدي الى انخفاض مؤشرات التنمية، ويساهم في اضعاف درجة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

لذا كان لابد من الاهتمام بتطبيق نظام الحوكمة لاعتباره الحل الأمثل والأسلم لمعالجة الفساد المالي التي رافقت انهيار العديد من مؤسسات الدولة الليبية، والذي أصبح وباءً مستفحلاً في معظم تلك المؤسسات، وبشكل تهديداً لمستقبل بناء الدولة الليبية، على الرغم من وجود أجهزة رقابية مالية وإدارية تتولى إرساء دعائم دولة القانون، ألا أن هناك ضعف في هذه الأجهزة لموجهة الخطر الداهم للفساد المالي والإداري، وعليه يمكن طرح التساؤلات البحثية التالية:

1- هل يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبي الليبي بطرابلس؟

2- هل يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية؟

3- هل يوجد قصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة.

2- التعرف على دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي.

3- التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

4- التعرف على القصور الموجودة في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في معرفة دور الحوكمة والمؤسسات الرقابية المتمثل في ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي، حيث وجد هذا الموضوع اهتماماً كبيراً في الآونة الاخيرة من قبل الأكاديميين والباحثين المهتمين على حد سواء، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة والمؤسسات الرقابية يؤدي إلى انهيار خطير على الاقتصاد القومي والمنظومة المالية، وعليه فإن فاعلية الحوكمة والمؤسسات الرقابية يعمل على تطوير أداء مؤسسات الدولة الليبية، مما ينعكس إيجابا على قرارات المسئولين في تلك المؤسسات، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الوطني الليبي.

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات البحثية، وتحقيق أهداف الدراسة يسعى الباحثان إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

الفرضية الثانية: يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

الفرضية الثالثة: يوجد قصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الليبية.

متغيرات الدراسة: انسجاماً مع أهداف وأهمية وفرضيات الدراسة، فقد تم صياغة متغيرات الدراسة على النحو الآتي: –

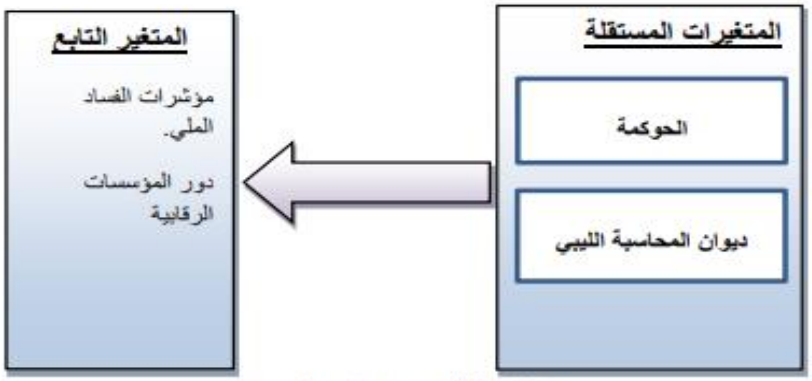

(شكل (1): متغيرات البحث)

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعتها الدراسة، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ويتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمصادر الأولية كالتالي:

1- **المصادر الثانوية:** وتتكون من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية والدوريات وشبكة الإنترنت.

2- **المصادر الأولية:** وتتكون من استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، للحصول على المعلومات المطلوبة، كما يتم استخدم البرنامج الإحصائي SPSS 29 لتحليل الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين العاملين لدى ديوان المحاسبة الليبي في طرابلس والبالغ عددهم (70) مراجع، حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة مكونة من (50) مراجع بشكل عشوائي.

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الحدود التالية:

- **الحدود البشرية:** اقتصرت على مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بقسم الشركات في طرابلس.
- **الحدود المكانية:** اشتملت على ديوان المحاسبة الليبي.
- **الحدود الزمنية:** الفترة التي تستغرقها إعداد هذه الدراسة عام 2019-2022.
- **الحدود العلمية:** تتمثل في دراسة دور الحوكمة وديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد المالي.

تقسيمات الدراسة:

في ضوء أهمية الدراسة وتحقيقاً لمشكلة وأهداف الدراسة ومراعاة للمنهج المتبع لتكوين أطار علمي من خلال الدراسة النظرية، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة وهي:

المحور الأول: ماهية الحوكمة.

المحور الثاني: ماهية الفساد المالي.

المحور الثالث: دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

المحور الرابع: دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

- النتائج والتوصيات.
- المراجع.

الدراسات السابقة:

أولاً- الدراسات العربية:

1- دراسة (الشواورة، 2009):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها، وتقييم دورها في تقليص حجم التنازع في السلطات وتخفيض مستوى التضارب في الأهداف بين مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه وتعظيم المصالح المتبادلة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وليس ترفاً فكرياً أو إدارياً وسوف يؤدي تطبيقها والالتزام بها في الشركات المساهمة العامة الأردنية إلى مكافحة ظاهرة الفساد والمحسوبية، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق قواعد الحوكمة لمكافحة ظاهرة الفساد. الأمر الذي من شأنه أن يساعد بالتبعية على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال

المحلية إلى الخارج، ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية وخلق المزيد من فرص العمل أمام القوى العاملة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ومن ثم المساهمة الفعالة والحقيقية بالجهود الرامية إلى التخفيف من حدة درجة الفقر والبطالة والغلاء على حد سواء.

2- دراسة (عبد الغني، وتلي، 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على إثبات مدى فعالية الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات، وبالتالي يزيد من قدرتها على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية الاقتصاد الوطني، وأوصت الدراسة ضرورة أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الشركات للحاجة الملحة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والأزمات الناجمة عن سوء ممارسات الإدارة.

3- دراسة (يونس، 2014):

هدفت الدراسة إلى التعرف صياغة الجوانب الفكرية لحكومة الشركات، وإبراز أهمية وتأثير دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الالتزام بآليات الحوكمة يؤدي إلى مكافحة الفساد المالي والإداري، وزيادة كفاءة أداء الشركات، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحللين والأجانب بالشركات، وزيادة قدرتها على جذب الاستثمار والحد من هروب رؤوس الأموال، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري التي تعاني منها الشركات المملوكة للدولة.

4- دراسة (غنيم، 2014):

هدفت الدراسة إلى تعميق المعرفة بالدور الذى تقوم به لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات، في تفعيل المراجعة، وتقييم وادارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وانعكاس ذلك على الحد من ومواجهة الفساد المالي في منشآت الأعمال والبنوك، وأكدت نتائج الدراسة على أهمية الدور الذى تلعبه لجان المراجعة في تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتدعيم استقلالية المراجع الخارجي، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة، كما أكدت على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي منشآت الأعمال والبنوك، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين لجان المراجعة وكلاً من المراجع الداخلي و الخارجي للكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.

5- دراسة (صبرينة، 2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري، وتوصلت نتائج الدراسة اهتمام بنك القرض الشعبي الجزائري بمفهوم حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري وتنصيبه لوحدة خاصة بالرقابة والتدقيق مهمتها الأساسية المراجعة الدقيقة للحسابات والعمليات والتحويلات المالية، وكشف مواطن الغش والفساد، على جميع الشركات الالتزام بالشفافية والإفصاح عن المخاطر التي تواجهها خاصة مخاطر الفساد المالي والإداري مما يسمح بتقييم درجة الفساد في الشركات، ومن تم تحليل أسبابه وإيجاد سبل مكافحته.

6- دراسة (دغلس، 2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة وجهود مكافحة الفساد الثلاثي الأبعاد (المجتمع والقطاع الخاص والقطاع العام)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الترابط بين الأطراف ذات العلاقة بأبعادها الثلاثة: المجتمع والقطاع الخاص والقطاع العام في محاربة الفساد واجتثاثه ما هو ألا ترابط وثيق شمولي وتكاملي، ولا يمكن للحرب على الفساد أن تنجح بدون هذا التكامل والتواصل والعمل المشترك لتحقيق الأهداف المنشودة وأوصت الدراسة بضرورة وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للوصول إلى وطن خالي من الفساد.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Dudin, 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية حوكمة الشركات في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد في شركة مصفاة البترول الأردنية من أجل تسريع التنمية الاقتصادية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى فهم مشترك مفاده أن حوكمة الشركات هي واحدة من الأمور المهمة الآليات التي تحتاجها جميع الشركات لمكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيزها مراقبة ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات، وتحديد أدوار كل من (المساهمين، مجلس الإدارة، المديرين ، الإدارة التنفيذية ، وأصحاب المصلحة). بالإضافة إلى أهميته في ضمان الشفافية.

والكشف عن المعلومات المالية وغير المالية، وكذلك تعزيز دور التدقيق الداخلي والخارجي، كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أن نظام حوكمة الشركات يعتبر الأداة الصحيحة لمكافحة الفساد المالي والإداري، ويؤدي إلى وتعزيز الرقابة، وحل المشكلات المتضاربة لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة في شركة مصفاة البترول الأردنية، كما أوصت الدراسة أهمية تطبيق اليات الحوكمة الداخلية والخارجية التي تم التطرق إلى إليها لمعالجة الفساد المالي والإداري لتعزيز الرقابة في شركة مصفاة البترول الأردنية.

2- دراسة (Wijayati and Hermes, 2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف دور آليات حوكمة الشركات في تقليل فرص الفساد في الشركات الإندونيسية والماليزية والتايلاندية، كما ركزت الاهتمام على ثلاثة مكونات لآليات حوكمة الشركات وهي حقوق المساهمين، وجودة مجلس الإدارة، ومعايير المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك معايير الشفافية لمحاولة تعزيز ممارسات إصلاح الإطار المؤسسي للشركات الإندونيسية والماليزية والتايلاندية من خلال إخضاعها للمساءلة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ماليزيا لديها أقوى إطار مؤسسي فيما يتعلق بحقوق المساهمين، وجودة مجلس الإدارة، ومراجعة الحسابات، ومعايير الشفافية والمساءلة، الأمر الذي أدي بدوره إلى وجود نظام رقابة قوي، مما خفض من مستوى الفساد والحد منه، في حين إن الإطار المؤسسي لإندونيسيا أقل صرامة مقارنةً بماليزيا وتايلاند لوجود بعض المشاكل في حوكمة الشركات الإندونيسية، وأوصت نتائج الدراسة بضرورة وجود حوكمة مؤسسية قوية للمساعدة في تقليل مستوى الفساد، وزيادة الإصلاحات والاستقرار المالي والإداري للشركات الإندونيسية والماليزية والتايلاندية، وتحسين فعالية آليات حوكمة الشركات وخاصة الشركات الإندونيسية، وتهيئة مناخ الاستثمار ليصبح أكثر ملاءمة وشفافية.

3- دراسة (Burak and Alghandouri, 2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتواجدها في البلدان النامية وأثرها على عملية البناء والتنمية الاقتصادية، والتي تؤدي إلى تدمير الاقتصاد، ونقص القدرة المالية والإدارية للمجتمع، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أصبح من الضروري تطوير وإنشاء إطار مؤسسي مصمم لتطويق المشكلة ومعالجتها من خلال الخطوات الملموسة والجادة في جميع مجالات لتسريع عملية التنمية الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري عن طريق المحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول مفهوم الحوكمة، ومفهوم الفساد المالي والإداري، ودور الحوكمة والمؤسسات الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري.
- الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها الاختلاف في الأهداف، والتساؤلات البحثية، والفروض التي تم صياغتها لحل المشكلة، وكذلك عينة الدراسة، حيث طبقت على جهاز ديوان المحاسبة الليبي.

– استفاد الباحثان من اطلاعه على الدراسات السابقة في إعطاء الباحث معرفةً حول موضوع الدراسة، وإثراء الإطار النظري للدراسة، وفي بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع المعلومات، والتعرف على الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: ماهية الحوكمة:

ظهر مصطلح الحوكمة في العقود القليلة الماضية، ويتوقع أن يأخذ هذا المصطلح حيزاً واسعاً من الاستخدام والتداول فتي العديد من الدول، نامية كانت أم متقدمة، أو فتي طريق التحول الاقتصادي.

كما بدأ يأخذ مثله مثل العولمة أبعاداً متعددة مثل – الحوكمة السياسية (الحكم الرشيد)، الحوكمة البيئية، الحوكمة الاجتماعية، حوكمة الشركات والمؤسسات، حوكمة المصارف. وأصبحت الحوكمة تقترن فتي غالبية الدراسات بمفهوم الشفافية ليشكلا وجهان لعملة واحدة.

أولاً– مفهوم الحوكمة:

عرفت المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)في نشرتها الصادرة عام 2004، الحوكمة على أنها: "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال ورقابتها، حيث أن الحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم، من ذوي المصالح الآخرين، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة. وبهذا الإجراء، فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم، الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء" (تلاحمة، 2012).

كما عرفها (الشواورة ،2009) بأنها: "أداه قانونية وثقافية تقع على عاتقها مسؤولية التحكم بالعلاقات التنظيمية التي تربط بين الأطراف الأساسية المؤثرة في أداء الشركة، وذلك من اجل تعظيم المنافع المتبادلة ومنع حالات التضارب في المصالح أو تخفيضها فيما بينهم، ومن ثم فهي بمنزلة جهاز مناعة ذاتي يحصن الشركات المساهمة العامة من آفة الفساد والمحسوبية ومضاعفاتها".

ثانياً– مفهوم الحوكمة:

تتخلص خصائص الحوكمة في العناصر التالية) حماد، 2005، 5):

– **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

– **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

– **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

– **المسائلة:** أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

- **المسئولية:** أي وجود مسئولية أمام جميع الأطراف ذوي العلاقة في المؤسسة.
- **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات الأطراف ذوي العلاقة في المؤسسة.
- **المسئولية الاجتماعية:** أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جديد.

ثالثاً: أهمية حوكمة:

تتلخص أهمية الحوكمة المؤسسية في العناصر التالية (Chery, D., 2003):

1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، التي تواجهها الشركات والدول، بما يعمل على تدعيم نشاط البنوك العاملة بالاقتصاد واستقرارها، ودرء حدوث انهيارات في الأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية.

2- زيادة القدرات التنافسية للشركات الوطنية، وفتح أسواق جديدة لها.

3- الشفافية والدقة والوضوح، في كافة المعاملات والقوائم المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها، واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

4- تحسين إدارة الشركة وتطويرها، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة، على بناء استراتيجية سليمة، تحقق الشفافية في الإدارة، وتضمن قيام الشركات بإدارة أعمالها، من قبل مديرين متخصصين يلتزمون بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية، وبأفضل الممارسات العملية، والقواعد الأخلاقية والمهنية، في إدارة شؤون الشركات، التي خولهم المساهمون المالكون إدارتها.

5- تعزيز سيادة القانون والحكم الديمقراطي، ومكافحة مقاومة الشركات للإصلاح.

6- تحسين كفاية الشركات وفاعليتها، وضمان استمرارها ونموها، وتقليص فرص وقوعها في العسر المالي والإفلاس .وهذا يعني أن الالتزام بقواعد الحوكمة، إلى جانب القوانين والأنظمة السارية، يشكل ضمانا بأن أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بالمسؤولية والكفاية المطلوبة لحسن إدارة الشركة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز الأداء، وتعظيم الأرباح، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة.

7- التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة، ومسؤوليات أعضائه.

8- نشر الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة، وموظفي الشركة؛ مما يؤدي إلى جعل هذه الأطراف تعمل على خدمة الشركة، والدفاع عنها، وتسويقها.

9- رفع قيمة الشركة، وزيادة أرباحها؛ بسبب زيادة إقبال المساهمين على شراء أسهمها.

رابعاً: أهداف الحوكمة:

تسعى الحوكمة إلى تحقيق الأهداف التالية (Anturo and et al, 2008):

1- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش والتدليس وتقليلهما.

3- توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.

4- مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.

5- منع الواسطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

6- تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

7- الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتخفيض تكلفة التمويل.

8- وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن تحقيق محاسبة الإدارة أمام المساهمين وأصحاب المصالح.

خامساً: مقومات الحوكمة:

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم على تطبيق الحوكمة في المؤسسة وهي (خليل، 2007، 7):

1- توفر القوانين واللوائح الخاصة بالأداء المالي والإداري للمؤسسة.

2- وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمي للمؤسسة.

3- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.

4- تعدد الجهات الرقابية على أداء المؤسسة.

5- وجود لجان أساسية منها لجنة المراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء المؤسسة.

المحور الثاني: ماهية الفساد المالي:

أولاً: مفهوم الفساد المالي:

يقصد بمفهوم الفساد المالي بأنه: "هو الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في مؤسسات الدولة مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية. (عبد الغني، و تلي، 2012، 8)

ثانياً: أسباب الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

يمكن إرجاع أسباب الفساد المالي في المؤسسات الليبية إلى الأسباب التالية:

1- عدم إنجاز الحسابات الختامية للدولة في مواعيدها المحددة، وبالتالي عجز الجهات التي تتولى مهام المراجعة الخارجية لمؤسسات الدولة من القيام بمهامها.

2- تأخر اعتماد وإصدار الميزانية العامة للدولة سنويًا، واللجوء إلى الصرف خارج الميزانية لفترات طويلة.

3- عدم الاهتمام بالتدقيق الخارجي للحسابات الختامية، لمختلف المؤسسات العامة.

4- تعدد أسعار الصرف قبل عام 2002، واستخدام ما يعرف بالموازنات الاستيرادية، قصرها على الجهات العامة.

5- تأميم نشاط التجارة الخارجية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، واحتكار الشركات العامة للنشاطات التجارية، ومحاربة القطاع الخاص (أبو سنينة، 2012).

6- غياب معايير الشفافية في إدارة المال العام، حيث تعاني الميزانية العامة جملة من العيوب التي تسهل انتشار الفساد المالي ونهب المال العام.

7- غياب التنسيق في تنفيذ مشروعات استثمارية عديدة، نتجت عن الزيادة الكبيرة في عدد العقود والتخصيص العشوائي للكثير من الاستثمارات الضخمة، حيث كان يتم اتخاذ قرارات المشروعات الرأسمالية والميزانية الرأسمالية بمعزل عن قرارات ميزانية التسيير (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، 4)

سادساً: أثار الفساد المالي على المؤسسات الليبية:

هناك أثار للفساد المالي تؤثر بشكل سلبي على أداء المؤسسات الليبية وهي كما يلي:

1- تنعكس مظاهر الفساد بالسلب على أي إداء مؤسسات الدولة، فهي تضعف من مستوى أدائها وفعاليتها عبر خلق جو من انعدام الثقة داخلها، ففساد كبار المسؤولين داخل المؤسسات يثبط روح المسؤولية والحماس والدافعية للعمل لدى الموظفين ويقلل من القدرة على السيطرة عليهم، بسبب عدم تطبيق النصوص القانونية التي تنظم العلاقات بينهم، وعدم اتخاذ قرارات رشيدة تخدم الهدف العام الذي تقوم عليه هذه المؤسسات.

2- إن الرشوة والمحسوبية في وضع وتطبيق نظم الحوافز والترقيات داخل مؤسسات الدولة تقلل من مدى ولاء الموظف لها، وتعمل على إضعاف القدرة الإنتاجية من خلال إسناد الوظائف لأفراد يفتقدون للتأهيل والتكوين اللازمين، وحرمان أصحاب الخبرة والكفاءات من الوظائف المهمة.

3- إن الفساد ينقص من كفاءة المرافق العامة في أداء مهامها وتقديم الخدمات العامة، عندما يتم منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة والتي يلتزم أصحابها بدفع الرشاوى للحصول على تلك العقود (تلاحمة، 2012).

4- يؤدي انتشار الفساد إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق أهدافه المسطرة، مما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية مؤسسات الدولة وضعف الثقة من قبل جمهور المتعاملين، كما أن اتساع

دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية في تلك المؤسسات الأمر الذي يفضي إلى فشل النظام الإداري ككل.

5- يؤثر الفساد على عملية التخطيط والتي تعتبر من أهم وظائف الإدارة العامة في أي دولة والآلية التي يمكن من خلالها تحديد أهداف المجتمع والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف، ورغم أهميته ودوره في جعل مؤسسات الدولة تصل إلى تحقيق الأهداف المناطة بها، إلا أن انتشار الفساد في المالي والإداري هذه المؤسسات قد جعل من التخطيط عملية شكلية (بن تركي، و شرقي، 2012، 9).

6- يؤثر الفساد على عملية التنظيم والتي لها أهمية كبيرة في مؤسسات الدولة لتحقيق أهدافها، فالفساد إذا انتشر في الجهاز الإداري لمؤسسات الدولة سيمثل أكبر معيق للحد من فاعلية أي جهود يمكن القيام بها من أجل تحقيق عملية الإصلاح الإداري (هيجان، 2003، 12).

7- يؤدي الفساد إلى انتشار وتفشي البيروقراطية وصعوبة الإجراءات الإدارية للمواطنين في مختلف مؤسسات الدولة (شعبان، 2014، 22).

المحور الثالث: دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

تلعب الحوكمة دوراً بارزاً في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه مؤسسات الليبية، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات من أهمها ما يلي (عبد الغني، وتلي، 2012، 13):

1- مجلس الإدارة: يعتبر أفضل أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا .كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

2- لجنة المراجعة: وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

3- المراجعة الداخلية: يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذوها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

4- لجنة المكافآت: توصي أغلب الدراسات الخاصة بالحوكمة والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال المنشآت المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح المؤسسة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

كما يقوم البنك الدولي منذ عام 1996 بشكل دوري بتجميع وتلخيص بيانات متعلقة بأليات الحوكمة في 215 دولة وإقليم من 31 مصدر مختلف و 441 متغير للخبراء من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والشخصيات الفاعلة في المجتمع المدني، ويتم تصنيف البيانات المختلفة على ستة مؤشرات للحوكمة ويطلق عليها المؤشرات العالمية لإدارة الحكم ومكافحة الفساد، والتي تعكس في مجملها درجة الحوكمة في بلد ما وهي(شاهين، 2018، 4):

1- حق التعبير والمساءلة: ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في الدولة على المشاركة في اتخاذ القرارات واختيار من يمثلهم، وكذلك مدى حريتهم في التعبير عن أراءهم، وحقوق الانسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرارات في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة والمسائلة أمام الرأي العام ومؤسساته.

2- السيطرة على الفساد: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى استغلال السلطة العامة في تحقيق مكاسب شخصية، وثقة المواطنين في الموظفين الحكوميين والسياسيين، بالإضافة الى مدى انتشار اشكال الفساد الصغير والكبير في الجهاز الإداري والمجالس المنتخبة والقضاء، ومدى توفر الشفافية واليات المسائلة والمحاسبة.

3- الفعالية الحكومية: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول مدى جودة الخدمات الحكومية، وجودة الخدمة المدنية بعيداً عن الضغوطات السياسية، وجودة عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات.

4- جودة الأطر التنظيمية: ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة من شانها فتح المجال امام تنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

5-سيادة القانون: ويقيس هذا المؤشر مدى ثقة المواطنين في القواعد القانونية بالدولة ومدى الالتزام، وفاعلية الشرطة والمحاكم، وتطبيق القانون على الجميع، وان تكون القوانين المعمول بها متفقة مع معايير حقوق الانسان.

6- الاستقرار وغياب العنف: ويقيس هذا المؤشر الآراء المختلفة في دولة ما حول الآراء المختلفة في الدولة حول مدى احتمالية زعزعة الحكومة واسقاطها باستخدام طرق غير دستورية كالعنف والانقلابات.

المحور الرابع: ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية:

أعيد تنظيم ديوان المحاسبة بموجب القانون رقم (19) لسنة 2013، والذي جاء في نص مادته الأولى على أن ديوان المحاسبة هيئة مستقلة تلحق بالسلطة التشريعية في ليبيا، وفي إطار الدور الذي يقوم به ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد التي استشرت في كل القطاعات العامة والخاصة، تم إنشاء مكتب المخالفات المالية بموجب قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (78) لسنة 2014، دوره البحث عن الفساد والمخالفات المالية، التي ترتكب داخل الدولة الليبية، وحسب ما جاء في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2014 ، انه تم التصرف في عدد (79) ملف أحيلت على جهات الاختصاص، وتم استكمال ملفات أخرى عددها (40) ملف، ويقوم الديوان بالإجراءات القانونية اللازمة، عندما ترد إليه شكاوى من تقارير لجان الفحص والمراجعة، وتنحصر تلك الإجراءات في حفظ البعض منه لعدم صحة أو اكتمال البيانات، أو إحالة ملف القضية للجهات المختصة (عريقيب، والمبسوط، 2018، 95).

وكانت القضايا والمخالفات المالية التي يبحث فيها الديوان تتمثل في إهدار المال العام، والتقصير في حفظه وصيانته، والتزوير والتدليس للحصول على منافع غير مشروعة، وتقديم الرشوة، والتلاعب في القروض والتسهيلات المصرفية، وفتح حسابات مصرفية بالمخالفة، والشراء عن طريق التكليف المباشر، والتهرب من رقابة الديوان المسبقة، ونقل الحسابات بالمخالفة، والتلاعب والتزوير في المعاشات الأساسية، والتعدي على الأموال العامة، وتزوير وثائق رسمية، وعدم موافاة الديوان بالمستندات التي يطلبها، وتحرير صكوك بدون رصيد، والامتناع عن تمكين الديوان من الفحص، واستغلال الوظيفة لتحقيق نفع بشكل غير مشروع، واستعمال الإيرادات في الصرف بالمخالفة، والسطو على المصارف، واختلاس الأموال العامة (سالم، 2016).

ومن أهم أهداف الديوان كما حددتها المادة (2) لسنة 2013 من القانون هي (عريقيب، والمبسوط، 2018، 96-97):

1- تحقيق رقابة فعالة على المال العام، وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية.

2- بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها.

3- الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

4- تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة.

واتخذ ديوان المحاسبة الليبي مجموعة من الإجراءات ضد من يرتكب هذه الأعمال التي تتمثل فالآتي (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، 10):

- صدور قرارات إيقاف عن العمل.
- الاستبعاد من المناصب.

- صدور قرارات استرجاع الأموال المتحصل عليها دون وجه حق.
- الإحالة للنائب العام.
- الإحالة لهيئة الرقابة الإدارية.

الإطار العملي للدراسة (الدراسة التطبيقية):

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

فقد لجأ الباحثان إلى حصر مجتمع الدراسة في المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة الليبي بمدينة طرابلس من خلال الزيارات الميدانية للجهات المسؤولة والذي بلغ عددهم (70) مراجع، حيث تم اختيار عينة عشوائية للدراسة تمثلت في المراجعين الخارجيين العاملين بالإدارة العامة لفحص حسابات المؤسسات الليبية والشركات بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم ممثلين للأطراف التي تصدق على التقارير المالية وبلغ عددهم (50).

جدول رقم (1): إحصائيات الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة.

الفئة	مجتمع الدراسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة والخاضعة للتحليل الاحصائي	نسبة العينة النهائية من حجم العينة	نسبة العينة من مجتمع الدراسة
المراجعين بالإدارة العامة لفحص حسابات المؤسسات الليبية والشركات بديوان المحاسبة الليبي	70	50	36	%72	%51

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم توزيع عدد (50) استبيان بشكل عشوائي من خلال الزيارة الميدانية لمكاتب ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس وتسليم الاستبيانات بشكل شخصي وعشوائي لكل مراجع أبدء رغبته في تعبئة الاستبيان، وقد تم استلام عدد (36) استبيان خضعت للتقييم الذي نتج عنه اعتماد جميع الاستبيانات المستلمة لأنها استوفت بجميع الشروط الضرورية، وبذلك أصبحت عينة الدراسة النهائية عدد (36) فرداً وهو ما نسبته (72%) من اجمالي الاستبيانات الموزعة.

ثانيا: الاساليب الاحصائية المستخدمة:

قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وقد تم استخدام الادوات الاحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية، يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.

2. الانحراف المعياري لقياس وبيان درجة تشتت قيم اجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
4. معامل ارتباط سيبرمان براون (Spearman Brown Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات.
5. اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test) وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبيان، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة.
6. تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بمستوى معنوية 0.05.

وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكرث الخماسي كما هو موضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): مقياس الإجابات

الدرجة	5	4	3	2	1
درجة الموافقة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما

ثالثا: صدق وثبات أداة الدراسة:

1. صدق الاستبيان:

من أجل التحقق من صدق الاستبيان تم استخدام معامل الارتباط بيرسون كما هو موضح في الجدول (3):

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له.

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يوجد دور للحوكمة في تحقيق مبدأ المسائلة والمحاسبة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات.	36	0.375	0.618
2	تقوم الحوكمة بالتأكد من تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة في استخدام السلطة والتصرف في المال العام.	36	0.679	* 0.000
3	تساعد الحوكمة في رفع وتطوير مستوى أداء الأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي.	36	0.589	* 0.007
4	تساعد الحوكمة على وجود أنظمة رقابية فعالة تعمل على التقليل من مخاطر الفساد المالي.	36	0.650	* 0.001
5	وجود نظام للحوكمة فعال يتيح من تطبيق المساءلة والشفافية للحد من الفساد المالي.	36	0.711	* 0.000
6	تساهم الحوكمة في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	36	0.667	* 0.000

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
7	تعتبر الحوكمة إحدى آليات مكافحة الفساد المالي والتي تهدف إلى تحقيق إدارة رشيدة فعالة.	36	0.731	* 0.000
8	تساعد الحوكمة على الحد من هروب رؤوس الأموال نتيجة لقيامها بمكافحة الفساد المالي.	36	0.591	* 0.000
9	تعمل الحوكمة على وضع إطار رقابي في المؤسسات الليبية يتسم بالشفافية والكفاءة.	36	0.602	*0.004
10	تساعد آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحة تفشيها.	36	0.683	*0.000
11	تساهم الحوكمة في زيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والإدارية التي تفصح عنها 36المؤسسات الليبية.	36	0.450	0.194
12	تُحسن الحوكمة من كفاءة أداء الموظفين العاملين في المؤسسات الليبية، مما تقلل من مخاطر الفساد المالي.	36	0.490	0.081
13	تعتبر الحوكمة أحد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين في المؤسسات الدولة.	36	0.354	0.831
14	تعتبر الحوكمة أحد الأدوات الهامة لمحاربة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى.	36	0.485	0.090
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له، والذي يبين أن أغلب معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية الأولى صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له.

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تتم رقابة الديوان على المؤسسات الليبية استناداً إلى بنود الموازنة المعتمدة لهذه المؤسسات وما تتضمنها من إيرادات ونفقات.	36	0.239	2.909
2	يوجد دور قوي وفعال للديوان في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	36	0.739	* 0.000

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
3	يمارس الديوان دوره الرقابي بشكل شامل من خلال الاطلاع على التقارير المالية للمؤسسات الليبية.	36	0.742	* 0.000
4	يستطيع مفتشو الديوان الاطلاع على كافة المستندات المالية الضرورية لأداء مهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	36	0.705	* 0.000
5	يلتزم موظفو الديوان بالقوانين والأنظمة المالية عند تنفيذهم لمهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	36	0.491	0.079
6	يتمتع موظفو الديوان بالكفاءة المالية اللازمة لتأدية مهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	36	0.610	* 0.003
7	يتمتع الديوان بالقوة المهنية والاستقلالية الكاملة، مما يسهم في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في إدارة المال العام.	36	0.458	0.155
8	يقدم الديوان خدمة رقابية فاعلة على الموارد المالية للتأكد من سلامة الأداء المالي لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، ورفع تقاريره إلى الأطراف المعنية.	36	0.476	0.107
9	يوجد قوانين صارمة تفرض على مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام.	36	0.302	1.567
10	يساهم الديوان بشكل فعال في نشر الوعي والثقافة المالية للحد من ظاهرة الفساد المالي.	36	0.255	2.520
11	يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة، ويترتب عليه تحمل الدولة تكاليف إضافية.	36	0.615	*0.003
12	يساهم الفساد المالي في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية لمؤسسات الدولة.	36	0.713	*0.000
13	يتمثل الفساد المالي بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي داخل مؤسسات الدولة.	36	0.591	*0.006
14	يعتبر تدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام عاملاً أساسياً في تفشي ظاهرة الفساد المالي.	36	0.384	0.540
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له، والذي يبين أن أغلب معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية الثانية صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات القصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له.

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	التفريط والتهاون بتطبيق معايير الرقابة وتراجع الاهتمام بالمصلحة العامة يعتبر سبباً لتفشي ظاهرة الفساد المالي.	38	0.521	*0.040
2	عدم وجود رقابة على الصرف العام من مال الدولة يعتبر سبباً لوقوع جرائم الفساد المالي.	38	0.526	*0.036
3	ضعف ديوان المحاسبة الليبي للرقابة على الوظائف العليا يعتبر سبباً لوجود الفساد المالي.	38	0.509	0.053
4	عدم وجود نظام رقابي متكامل وفعال داخل ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي.	38	0.602	*0.004
5	عدم تمكين ديوان المحاسبة الليبي واستقلاليته لمكافحة الفساد المالي بسبب التدخلات السياسية في عملها.	38	0.629	*0.002
6	عدم وجود استراتيجية وطنية للمؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي.	38	0.314	1.367
7	عدم قيام ديوان المحاسبة الليبي في نشر ثقافة مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	38	0.729	* 0.000
8	يوجد تعطيل لآليات الرقابة بفعل شدة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	38	0.679	*0.000
9	غياب بعض معايير الشفافية في الإشراف والرقابة على المال العام من قبل ديوان المحاسبة الليبي.	38	0.445	0.197
10	غياب بعض السياسات والإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	38	0.674	*0.000
11	تضخم أجهزة الدولة، وتفشي الفوضى المالية والإدارية مهدت لتكريس الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	38	0.518	*0.043
12	ضعف دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.	38	0.289	1.818
13	توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	38	0.132	5.762
14	أدى الفراغ الحاصل في السلطة السياسية الناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة إلى وجود الفساد المالي في تلك المؤسسات.	38	0.488	0.085
15	تهميش دور ديوان المحاسبة الليبي من قبل السلطة السياسية، مما تسبب في تفشي ظاهرة الفساد المالي.	38	0.136	5.647

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
16	أدي الانقسام الليبي إلى تعطيل بعض آليات الرقابة المالية داخل المؤسسات الليبية.	38	0.160	5.018
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات القصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية والدرجة الكلية له، والذي يبين أن أغلب معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك تعتبر فقرات الفرضية الثالثة صادقة لما وضعت لقياسه.

2. ثبات الاستبيان:

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبيان)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 44 فقرات، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لفرضيات الدراسة.

جدول (6): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	X1	14	%85
2	دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	X2	14	%80
3	القصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	X3	16	%77
اجمالي الفقرات			44	%88

واضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لفرضية الدراسة الأولى والثانية والثالثة. وهم قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

رابعا: اختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضية الاولى:

يوضح الجدول رقم (8) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الفرعية الأولى **(يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية):**

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات الفرضية الأولى

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	يوجد دور للحوكمة في تحقيق مبدأ المسائلة والمحاسبة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات.	4.139	0.833	29.800	* 0.000	موافق
2	تقوم الحوكمة بالتأكد من تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة في استخدام السلطة والتصرف في المال العام.	3.889	1.090	21.414	* 0.000	موافق
3	تساعد الحوكمة في رفع وتطوير مستوى أداء الأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي.	4.056	1.120	21.730	* 0.000	موافق
4	تساعد الحوكمة على وجود أنظمة رقابية فعالة تعمل على التقليل من مخاطر الفساد المالي.	3.861	1.150	20.141	* 0.000	موافق
5	وجود نظام للحوكمة فعال يتيح من تطبيق المساءلة والشفافية للحد من الفساد المالي.	3.833	1.000	23.000	* 0.000	موافق
6	تساهم الحوكمة في الحد من الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	3.833	1.056	21.789	* 0.000	موافق
7	تعتبر الحوكمة إحدى آليات مكافحة الفساد المالي والتي تهدف إلى تحقيق إدارة رشيدة فعالة.	4.083	1.079	22.706	* 0.000	موافق
8	تساعد الحوكمة على الحد من هروب رؤوس الأموال نتيجة لقيامها بمكافحة الفساد المالي.	3.556	1.206	17.692	* 0.000	موافق
9	تعمل الحوكمة على وضع إطار رقابي في المؤسسات الليبية يتسم بالشفافية والكفاءة.	3.889	0.979	23.830	* 0.000	موافق
10	تساعد آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحة تفشيها.	3.944	1.040	22.747	* 0.000	موافق
11	تساهم الحوكمة في زيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والإدارية التي تفصح عنها المؤسسات الليبية.	3.917	0.732	32.107	* 0.000	موافق
12	تُحسن الحوكمة من كفاءة أداء الموظفين العاملين في المؤسسات الليبية، مما تقلل من مخاطر الفساد المالي.	3.639	0.899	24.278	* 0.000	موافق
13	تعتبر الحوكمة أحد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين في المؤسسات الدولة.	3.694	1.037	21.375	* 0.000	موافق

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار T	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
14	تعتبر الحوكمة أحد الأدوات الهامة لمحاربة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى.	3.917	1.180	19.912	* 0.000	موافق
* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05						

من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

– إن الفقرة رقم "1" والتي تنص على "يوجد دور للحوكمة في تحقيق مبدأ المسائلة والمحاسبة وتقييم مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي يساوي (4.139) (الدرجة الكلية من 5)، وقيمة الاختبار (29.800)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

– إن الفقرة رقم "8" والتي تنص على "تساعد الحوكمة على الحد من هروب رؤوس الأموال نتيجة لقيامها بمكافحة الفساد المالي" قد حصلت على أدنى متوسط حسابي يساوي (3.556) (الدرجة الكلية من 5)، قيمة الاختبار (17.692)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

ولاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحثان اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الأولى

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.875	1.029	23.037	* 0.000	قبول الفرضية
* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (9) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.875 بانحراف معياري مناظر له 1.029 وان قيمة إحصاءه الاختبار 23.037 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرضية القائلة بـ: يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية وفقا لآراء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس.

2. اختبار الفرضية الثانية:

يوضح الجدول رقم (11) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية **(دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية):**

جدول رقم (11): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	تتم رقابة الديوان على المؤسسات الليبية استناداً إلى بنود الموازنة المعتمدة لهذه المؤسسات وما تتضمنها من إيرادات ونفقات.	4.25	0.770	33.118	* 0.000	موافق
2	يوجد دور قوي وفعال للديوان في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	3.89	1.282	18.196	* 0.000	موافق
3	يمارس الديوان دوره الرقابي بشكل شامل من خلال الاطلاع على التقارير المالية للمؤسسات الليبية.	3.78	0.898	25.242	* 0.000	موافق
4	يستطيع مفتشو الديوان الاطلاع على كافة المستندات المالية الضرورية لأداء مهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	3.89	1.141	20.452	* 0.000	موافق
5	يلتزم موظفو الديوان بالقوانين والأنظمة المالية عند تنفيذهم لمهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	4.17	0.775	32.275	* 0.000	موافق
6	يتمتع موظفو الديوان بالكفاءة المالية اللازمة لتأدية مهامهم الرقابية داخل المؤسسات الليبية.	3.64	1.099	19.859	* 0.000	موافق
7	يتمتع الديوان بالقوة المهنية والاستقلالية الكاملة، مما يسهم في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في إدارة المال العام.	3.86	0.867	26.722	* 0.000	موافق
8	يقدم الديوان خدمة رقابية فاعلة على الموارد المالية للتأكد من سلامة الأداء المالي لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، ورفع تقاريره إلى الأطراف المعنية.	3.86	0.931	24.896	* 0.000	موافق

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
9	يوجد قوانين صارمة تفرض على مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام.	3.53	0.910	23.265	* 0.000	موافق
10	يساهم الديوان بشكل فعال في نشر الوعي والثقافة المالية للحد من ظاهرة الفساد المالي.	3.67	0.986	22.321	* 0.000	موافق
11	يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة، ويترتب عليه تحمل الدولة تكاليف إضافية.	4.28	1.031	24.889	* 0.000	موافق
12	يساهم الفساد المالي في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية لمؤسسات الدولة.	4.14	1.046	23.738	* 0.000	موافق
13	يتمثل الفساد المالي بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي داخل مؤسسات الدولة.	4.03	1.055	22.902	* 0.000	موافق
14	يعتبر تدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام عاملاً أساسياً في تفشي ظاهرة الفساد المالي.	4.06	1.040	23.387	* 0.000	موافق
* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05						

ومن خلال الجدول اعلاه، يتضح الآتي:

– إن الفقرة رقم "11" والتي تنص على "يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الدولة، ويترتب عليه تحمل الدولة تكاليف إضافية" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي يساوي (4.280) (الدرجة الكلية من 5)، وقيمة الاختبار (24.889)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

– إن الفقرة رقم "9" والتي تنص على "يوجد قوانين صارمة تفرض على مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام" قد حصلت على أدنى متوسط حسابي يساوي (3.353) (الدرجة الكلية من 5)، قيمة الاختبار (22.265)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي

3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

مما سبق يتضح أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارات بالجدول حيث نجد اجاباتهم نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يعني موافقتهم على أن ديوان المحاسبة الليبي له دور في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية".

ولاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثانية

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.931	0.988	24.376	* 0.000	قبول الفرضية
* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (12) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.931 بانحراف معياري مناظر له 0.988 وان قيمة إحصاءه الاختبار 24.376 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرضية الثانية القائلة بـ: يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

3. اختبار الفرضية الثالثة.

يوضح الجدول رقم (14) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة **(يوجد قصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية):**

جدول رقم (14): المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات القصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
1	التفريط والتهاون بتطبيق معايير الرقابة وتراجع الاهتمام بالمصلحة العامة يعتبر سبباً لتفشي ظاهرة الفساد المالي.	4.083	1.025	23.910	* 0.000	موافق
2	عدم وجود رقابة على الصرف العام من مال الدولة يعتبر سبباً لوقوع جرائم الفساد المالي.	3.806	1.215	18.798	* 0.000	موافق

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد
3	ضعف رقابة ديوان المحاسبة الليبي على الوظائف العليا يعتبر سبباً لوجود الفساد المالي.	3.917	1.052	22.334	* 0.000	موافق
4	عدم وجود نظام رقابي متكامل وفعال داخل ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي.	3.694	1.215	18.249	* 0.000	موافق
5	عدم تمكين ديوان المحاسبة الليبي واستقلاليته لمكافحة الفساد المالي بسبب التدخلات السياسية في عملها.	3.833	1.134	20.284	* 0.000	موافق
6	عدم وجود استراتيجية وطنية لديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهرة الفساد المالي.	3.528	1.028	20.594	* 0.000	موافق
7	عدم قيام ديوان المحاسبة الليبي في نشر ثقافة مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	3.194	1.191	16.094	* 0.000	موافق
8	يوجد تعطيل لآليات الرقابة بفعل شدة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	3.528	1.207	17.540	* 0.000	موافق
9	غياب بعض معايير الشفافية في الإشراف والرقابة على المال العام من قبل ديوان المحاسبة الليبي.	3.806	1.037	22.018	* 0.000	موافق
10	غياب بعض السياسات والإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.	3.611	1.153	18.786	* 0.000	موافق
11	تضخم أجهزة الدولة، وتفشي الفوضى المالية والإدارية مهدت لتكريس الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	4.139	1.125	22.072	* 0.000	موافق
12	ضعف دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.	3.444	1.027	20.131	* 0.000	موافق
13	توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية.	4.028	0.910	26.562	* 0.000	موافق
14	أدى الفراغ الحاصل في السلطة السياسية الناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة إلى وجود الفساد المالي في تلك المؤسسات.	3.889	1.116	20.917	* 0.000	موافق
15	تهميش دور ديوان المحاسبة الليبي من قبل السلطة السياسية، مما تسبب في تفشي ظاهرة الفساد المالي.	3.667	1.069	20.579	*0.000	موافق
16	أدي الانقسام الليبي إلى تعطيل بعض آليات الرقابة المالية داخل المؤسسات الليبية.	4.250	0.874	29.168	*0.000	موافق
* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05						

ومن خلال الجدول اعلاه، يتضح الآتي:

– إن الفقرة رقم "16" والتي تنص على "أدي الانقسام الليبي إلى تعطيل بعض آليات الرقابة المالية والإدارية داخل المؤسسات الليبية" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي يساوي (4.250) (الدرجة الكلية من 5)، وقيمة الاختبار (29.168)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأولى في هذا المجال.

– إن الفقرة رقم "12" والتي تنص على "ضعف دور المؤسسات الرقابية في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها " قد حصلت على أدنى متوسط حسابي يساوي (3.444) (الدرجة الكلية من 5)، قيمة الاختبار (20.917)، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الموافقة المتوسطة، وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وبذلك جاء ترتيبها في المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

مما سبق يتضح أن جميع أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارات بالجدول حيث نجد اجاباتهم نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي مما يعني موافقتهم على أن "يوجد قصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية ".

ولاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثالثة

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.776	1.086	21.127	* 0.000	قبول الفرضية
* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05				

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (15) أن المتوسط الحسابي المرجح 3.776 بانحراف معياري مناظر له 1.086 وان قيمة إحصاءه الاختبار 21.127 بدلالة إحصائية 0.000 وبما أن هذه القيمة أصغر

من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3، مما يدل على قبول الفرض القائل بـ: يوجد قصور في المؤسسات الرقابية لمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

خامسا: نتائج الدراسة:

بعد عرض الإطار النظري للدراسة وتحقيقاً لفروضها بالتطبيق على عينة من المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

1. الفرضية الأولى والتي مفادها يوجد دور للحوكمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية محل الدراسة وفقا لآراء المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس. وتمثلت إجابات عينة الدراسة في التأكيد على أن الحوكمة تحقق: مبدأ المسائلة والمحاسبة، مبدأ الشفافية والعدالة، رفع وتطوير مستوى الأجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي، إدارة رشيدة فعاله، زيادة الثقة في المعلومات التقارير المالية التي تصدرها وتفصح عنها المؤسسات الليبية، الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين في المؤسسات الليبية، دور قابي فعال وتعتبر أحد الأدوات الهامة لمحاربة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وعدم السماح بوجوده أو عودته مره أخرى. حيث كان هناك تطابق وجهات نظر أفراد عينة مجتمع الدراسة مما يعني أن مراجعي ديوان المحاسبة الليبي في طرابلس على إطلاع ودراية بأهمية تطبيق الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية محل الدراسة. وتقع إجابات أغلب أفراد العينة ضمن مجال موافق جدا وموافق.
2. الفرضية الثانية والتي اختبرت دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وفقا لآراء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس، وبناءا على إجابات فقرات الفرضية الثانية المستخدمة للاختبار تبين ان لديوان المحاسبة الليبي دور هام في مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وذلك من خلال التأكيد على أهم النقاط الواردة في فقرات الاختبار والتي هي: اعتماد ديوان المحاسبة في الرقابة إسنادا على بنود الموازنة المعتمدة للمؤسسات الليبية وما تتضمنه من إيرادات ومصروفات، الاطلاع على جميع التقارير المالية والمستندات المالية المتعلقة بهذه التقارير الصادر من المؤسسات الليبية ومراجعتها، التزام مراجعي الديوان بالقوانين والأنظمة المالية عند تقيدهم لمهامهم الرقابية داخل المؤسسات الرقابية، مراجعي ديوان المحاسبة يتمتعون بالكفاءة المالية والقوة المهنية والاستقلالية الكاملة لمزاوله مهمهم الرقابية، هناك قوانين صارمة تفرض على مرتكبي الفساد المالي والمتلاعبين بالمال العام، الديوان يعمل على نشر الوعي والثقافة المالية للحد من ظاهرة الفساد المالي، مراجعي الديوان يدركون أن تفشي ظاهرة الفساد المالي تساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية لمؤسسات الدولة الليبية، مراجعو الديوان يدركون أيضا بأن تدني الرواتب

والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية. وقد رصدت جميع عينة الدراسة ضمن إجابة موافق بشدة وموافق.

3. الفرضية الثالثة والتي مفادها يوجد قصور في ديوان المحاسبة الليبي لمكافحة ظاهر الفساد المالي في المؤسسات الليبية محل الدراسة وفقا لآراء المراجعين العاملين في ديوان المحاسبة الليبي بطرابلس. وتمثلت إجابات عينة الدراسة في التأكيد على أن أوجه القصور التي أدت الي انتشار وتفشي ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية ناتج عن الأسباب الأتية: التفريط والتهاون بتطبيق معايير الرقابة وتراجع الاهتمام بالمصلحة العامة، عدم وجود رقابة على الصرف العام من مال الدولة، عدم قدرة ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الوظائف العليا، عدم وجود نظام رقابي متكامل وفعال داخل ديوان المحاسبة الليبي، عدم تمكين ديوان المحاسبة الليبي واستقلاليته بسبب التدخلات السياسية في عمله، عدم وجود استراتيجية وطنية لديوان المحاسبة الليبي، عدم قيام ديوان المحاسبة الليبي في نشر ثقافة مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية، تعطيل لآليات الرقابة بفعل شدة الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية، غياب بعض معايير الشفافية في الإشراف والرقابة على المال العام من قبل ديوان المحاسبة الليبي، غياب بعض السياسات والإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية، تضخم أجهزة الدولة، وتفشي الفوضى المالية والإدارية مهدت لتكريس الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية، ضعف دور ديوان المحاسبة الليبي في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عمله، توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد المالي داخل المؤسسات الليبية، أدى الفراغ الحاصل في السلطة السياسية الناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة إلى وجود الفساد المالي في تلك المؤسسات، تهميش دور ديوان المحاسبة الليبي من قبل السلطة السياسية، مما تسبب في تفشي ظاهرة الفساد المالي، أدي الانقسام الليبي إلى تعطيل بعض آليات الرقابة المالية داخل المؤسسات الليبية. وتقع إجابات أغلب أفراد العينة ضمن مجال موافق جدا وموافق.

سادسا: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يرى الباحثان أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في المجالات المختلفة المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. التأكيد على أهمية إدراك وفهم مبادئ الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي وضرورة اعتماد آليات حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الرقابية وذلك لغرض الوصول الي تقارير مالية رقابية تتصف الثقة والمصداقية والشفافية.

2. أهمية وضرورة نشر ثقافة الحوكمة ومبادئها وآلياتها في المؤسسات الليبية والرقابية من خلال الجامعات ووسائل الإعلام وأجهزة المؤسسات الرقابية مثل ديوان المحاسبة الليبي وجهاز الرقابة الإدارية وهيئة مكافحة الفساد وهيئة سوق المال والبنك المركزي وغيرها من الجهات.

3. ضرورة أن إلزام المؤسسات الرقابية مثل ديوان المحاسبة الليبي والمؤسسات الليبية الخاضعة لرقابة الديوان بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من أجل اكتساب هذه مخرجات هذه الجهات الثقة والمصداقية والشفافية.

4. من الضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية أو إصدار معايير محلية تتماشي مع المعايير الدولية والخصائص المحلية على أن تتضمن الإفصاح والشفافية لضمان الثقة والمصداقية وتحسين كفاءة مراجعي الديوان للحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وتحسين سوق المال الليبي وجعله بيئة جاذبة للاستثمار.

5. العمل على دعم ديوان المحاسبة الليبي من اجل مكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية وتحسين وتطوير أدوات الرقابة المالية بما تتناسب مع مبادى حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية.

6. ضرورة بدل الجهد الكافي من قبل الجهات السياسية والقانونية وعدم التدخل في الاعمال الموكلة الي الديوان من أجل إدارة مهام ديوان المحاسبة الليبي، ومكافحة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

7. ضرورة إطلاع مراجعي ديوان المحاسبة على جميع التقارير المالية والمستندات المالية المتعلقة بهذه التقارير الصادر من المؤسسات الليبية ومراجعتها.

8. ضرورة إلزام مراجعي الديوان بالقوانين والأنظمة المالية عند تنقيدهم لمهامهم الرقابية داخل المؤسسات الرقابية.

9. ضرورة تفعيل السياسات والإجراءات الرقابية الخاصة بمكافحة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

المراجع:

1. المراجع العربية:

1. أبو سنينة، محمد عبد الجليل، (2012)، الفساد المالي والإداري، مجلة مصارف تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي، السنة الأولى، العدد 4، ليبيا، 1-10.

2. بن تركي، عز الدين، و شرفي، منصف، (2012)، الفساد الإداري: أسبابه آثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول، بحث مقدم للملتقى الوطني حول 'حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري'، المنعقد في الفترة 6- 7 مايو 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

3. تلاحمة، خالد إبراهيم، (2012)، حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين :النظرية والتطبيق، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 3، عمان، الأردن، 11-52.

4. حماد، طارق عبد العال، (2005) ، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، ط 1، عين شمس، مصر.

خليل، محمد أحمد إبراهيم، (2007)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية"، ورقة عمل، بحث مقدم للندوة "السوق المالية السعودية : نظرة مستقبلية"، المنعقدة في الفترة 13- 14 نوفمبر 2012، المملكة العربية السعودية.

5. دغلس، عدنان، (2018)، دور الحوكمة وجهود مكافحة الفساد الثلاثي الأبعاد، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تعزيز دور القطاع الخاص في جهود الحوكمة ومكافحة الفساد-(حوكمة - شفافية - تنمية اقتصادية)"، المنعقد خلال الفترة 8-9 ديسمبر 2018، رام الله، فلسطين.

6. سام، أبو العيد محمد (2016)، الفساد في ليبيا ودور الاجهزة الرقابية، تقرير منشور على موقع صحيفة أخبار ليبيا تم استرجاعه بتاريخ 2019/3/28 على الموقع الالكتروني:www.akhbarlibya.net

شاهين، أيمن ناجح، (2018)، دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في تعزيز وخدمة الحوكمة وانعكاسها 7. على القطاع الخاص، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "تعزيز دور القطاع الخاص في جهود الحوكمة ومكافحة الفساد-(حوكمة - شفافية - تنمية اقتصادية)"، المنعقد خلال الفترة 8-9 ديسمبر 2018، رام الله، فلسطين.

8. شعبان، فرج، (2014)، الحوكمة والحد من الفساد للتخفيف من الفقر -حالة الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث "الحاكمية والفساد المالي والإداري"، المنعقد في الفترة 18- 19 نوفمبر 2012، جامعة عجلون الوطنية، الجزائر.

9. الشواورة، فيصل محمود، (2009)، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني2، دمشق، سوريا، 119-155.

10. صبرينة، سايح مريم عبو، (2016)، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري دراسة حالة - بنك القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملحقة الجامعية -مغنية، كلّيّة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

11. عبد الغني، دادن، و سعيدة، تلي، (2012)، فعالية الحوكم ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، بحث مقدم للملتقى الوطني: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد في الفترة من 6-7 مايو 2017، مخبر مالية، بنوك، إدارة الأعمال، الجزائر.

12. عريقيب، سعاد عبد السلام، و المبسوط، ربيعة عاشور أحمد، (2018)، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثاره- دراسة تحليلية للفترة 2013- 2016، مجلة أفاق علمية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الأول، ليبيا، 56-110.

13. غنيم، محمود رجب بس، (2014)، دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل ميداني من البيئة السعودية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 2، العدد 2، جمهورية مصر العربية، 21- 76.

14. محمد، سعاد عبد الفتاح، (2007)، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي، مجلة النزاهة، العدد 3، 1-22.

15. المصراتي، عبد الله أحمد، (2011)، الفساد الإداري نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع، الانحراف والجريمة، ط1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، (2016)، تقرير "الفساد المالي في الاقتصاد الليبي"، ليبيا..

16. هيجان، عبد الرحمن أحمد، (2003)، الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

17. يونس، نجاة محمد مرعي، (2014)، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري، بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس "المحاسبة في عالم متغير"– المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

2. المراجع الأجنبية:

1. Anturo, Bris, Neil, Brisley and christos, cabolis. (2008). Adopting betten corporate governance, Journal of Corporate Finance, vol. 14, No. 3, 224-240.

2. Burak, Souad Ali Omer and Alghandouri, Abdalla Mohamed Almabrouk. (2018). - Administrative & Financial Corruption In Developing Countries (Case Of Study), The International Journal of Engineering and Science (IJES), Vol.7, No. 5, 38-43.

3. Chery, D. (2003). Defining moment for good governance, Finanncial Executive Journal, Vol.10, No.8, 49.

4. Dudin, Ahmed yousef. (2015). The Importance of Corporate Governance in Strengthening Control and Combating Corruption. "A Case Study on Jordan Petroleum Refinery Company", Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Vol.15, No. 3, Jordan, 68-79.

5. Wijayati, Nureni and Hermes, Niels. (2016). Corporate Governance and Corruption: A Comparative Study of Southeast Asia, of Decentralization and Governance in Indonesia, Development and Governance, Indonesia, 259-292.